ISSN: 2090 – 0449 Online
UIF Universal Impact Factor, [0.1101].
AIF Arab Impact Factor for Arabic Scientific Journals, [0.88].

الحج إلى الأراضي المقدسة خلال القرن التاسع عشر

موسم ١٨٨٤م نموذجًا

د. هاني زامل مهنا العبدلي
أستاذ مشارك التاريخ الحديث والمعاصر
جامعة الملك عبد العزيز
جدة - المملكة العربية السعودية

مُلَخّصْ

يناقش هذا البحث أوضاع موسم حج ١٨٨٤م من خلال تقرير الدكتور عبد الرزاق، نائب القنصل البريطاني في الحجاز. وقد قع الاختيار على موسم حج عام ١٨٨٤م، لأنه جاء خاليًا من الأوبئة المعدية وعلى وجه الخصوص وباء الكوليرا الذي ضرب بقوة في موسم العام السابق، في ذات الوقت كان هذا الموسم سابقًا لمواسم عدة عاود فيها هذا الوباء ظهوره وعملت الحكومة العثمانية، وإدارات الحجاز المحلية على أخذ الاحتياطات الطبية اللازمة لمنع ظهوره مجددًا. والهدف الواضح من دراسة هذا التقرير هو تلمس الوسائل التي نجح بها العثمانيون وقاية موسم حج ١٨٨٤م من الوباء، وتقصي أهم الأسباب التي أدت إلى ظهوره مجددًا في أواخر القرن التاسع عشر الميلادي. وقد جاء هذا التقرير، مفصلاً، شارحًا الضغوط التي كانت تمارسها الدول الأوروبية بصفة عامة وبريطانيا على وجه الخصوص على الدولة العثمانية، لضمان سلامة رعاياها الذين يؤدون فريضة الحج. والتقرير في مجمله، تقريرا وصفي يمثل وجهة النظر البريطانية في كثير من القضايا، وخاصةً ما يتعلق بالنواحي الصحية ونواحي أمن الطرقات، فعلى الرغم من ثناء صاحب التقرير على التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدولة العثمانية لضمان سلامة موسم حج هذا العام، إلا أنه ألمح إلى مسؤولية الحكومة العثمانية فيما اتخذته من سياسات أدت إلى حدوث بعض الانفلات الأمني في الحجاز. واتضح من التقرير مدى كفاءة الوالي العثماني عثمان نوري باشا على النهوض بأعباء الولاية وإجراء العديد من الإصلاحات في خدمات المرافق العامة بمدن الحجاز، كما اتضح من التقرير حرص الدول الأوروبية، وخاصة بريطانيا، على ممارسة المزيد من الضغوط على الدولة العثمانية للتدخل في شؤونها الخاصة، في ذات الوقت الذي حرصت فيه الدولة العثمانية عبر ضغطها على واليها في الحجاز للمحافظة على العلاقات الودية مع بريطانيا بما لا يتعارض مع مبادئ السيادة.

بيانات الدراسة:
تاريخ استلام البحث: ٠٦ يناير ٢٠١٥
تاريخ قبـول النشـر: ١٥ مايو ٢٠١٥

كلمات مفتاحية:
تاريخ السعودية الحديث، مكة المكرمة، الحجاز، الحجاج، مواسم الحج، القنصل البريطاني

معرِّف الوثيقة الرقمي: DOI 10.12816/0041875

الاستشهاد المرجعي بالدراسة:
هاني زامل مهنا العبدلي. **"الحج إلى الأراضي المقدسة خلال القرن التاسع عشر: موسم ١٨٨٤م نموذجًا"**.- دورية كان التاريخية.- السنة العاشرة- العدد السادس والثلاثون؛ يونيو ٢٠١٧. ص ١٠ – ٢١.

مُقَدِّمَةُ

الوضع السياسي في الحجاز خلال الفترة (١٨٧٧-١٩٠٥م)

تولى الشريف الحسين بن محمد بن عبد المعين بن عون[١] حكم مكة عام ١٨٧٧م إثر ترشيح والي الحجاز له وموافقة السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م). وما لبث الحسين أن قتل عام ١٨٨٠م على يد أحد الموتورين، وقد سرت شائعات أن قتله جاء بتحريض من السلطان عبد الحميد الثاني لحسن علاقة الشريف حسين ببريطانيا. رأى السلطان عبد الحميد الثاني تغيير الحكم في مكة من ذوي عون، للفرع الآخر المنافس (ذوي زيد) خاصةً وأن الشريف الحسين بن محمد بن عبد المعين -كان ممن أمن بمبادئ الإصلاحيين-فوقع اختيار السلطان على الشريف عبد المطلب بن غالب[٢] لحكم مكة المكرمة، خاصة وأن الشريف عبد المطلب كان

قد تقدمت به السن فلا يُخشى منه في أطماع أو تمرد، كما عُرف عنه عدائه للبريطانيين. ولم يجدي نفعًا سعي الوالي العثماني بالحجاز وجهود القنصل البريطاني لمنع هذا الاختيار.[٣]

بدأ الخلاف بين الشريف عبد المطلب والوالي العثماني في الحجاز ناشد باشا[٤]، حال وصول الشريف لمكة، فقد تقاعس الوالي عن تزويد الشريف بالقوات اللازمة لإخضاع البدو، مما دفع الشريف لطلب عزل هذا الوالي، وهدد بالاستقالة من منصبه إن لم تجب دعواه، فأقيل ناشد باشا ليعين بدلاً منه صفوت باشا[٥] الذي كان صديقًا للشريف أثناء إقامة الأخير في اسطنبول. لم تستمر العلاقة جيدة بين الشريف والوالي رغم الصداقة، إذ سرعان ما نشب الخلاف بين الطرفين حيال السياسات التي انتهجها الشريف عبد المطلب وكانت محل غضب الأشراف من ذوي عون وأتباعهم، وتجار مكة وجدة، والقناصل الأجانب، ونظرًا لخلاف الشريف مع صفوت باشا، آل أمر الولاية لأحمد عزت باشا،[٦] ثم تولاها بعد ستة أشهر الوالي عثماني نوري باشا الذي وضع نصب عينيه انتزاع السلطة من الشريف عبد المطلب بن غالب الذي غالى كثيرًا في معاقبة من اعتبرهم أعداؤه.[٧]

كان الشريف عبد المطلب بن غالب قد كبر في السن، عندما آلت إليه إمارة مكة المكرمة للمرة الثالثة، مما جعل بعض معاونيه يستغلوا مكانتهم من الأمير لتحقيق مصالحهم الشخصية، وقد ضج الناس بادية، وحاضرة مما كان يمارسه الشريف، وأعوانه من بطش، وتنكيل حتى اضطرب الأمن في الحجاز بصفة عامة.[٨] ومن المعروف أن الحكومة العثمانية كانت قد عولت كثير على حكومة الحجاز (الشريف الحاكم والوالي) في حفظ الأمن، وتأمين طرق الحج، والطرق التجارية، وقد أظهر الاضطراب الأمني الذي صاحب عهد الشريف عبد المطلب أن كلا السلطتين في الحجاز (الشريف عبد المطلب والوالي عزت باشا) لم يحققا للسلطان ما كان مؤملاً منهما، لذا عزل الوالي عزت باشا، وبات أمر عزل الشريف متوقعًا. وقد نجح الوالي الجديد عثمان نوري باشا[٩] الذي عُين عام ١٨٨٢م على الحجاز في استغلال سياسات عبد المطلب تجاه الأهالي، وفشله في تأمين طرق الحج في أن يستصدر قرارًا من السلطان عبد الحميد بعزله عن الإمارة، وندب عبد الله بن محمد بن عون بدلاً عنه إلى حين صدور قرار السلطان العثماني، وقد صدر القرار بتعيين الشريف عون بن محمد بن عبد المعين (الرفيق) أميرًا على مكة عام ١٨٨٢م.[١٠]

ظلت الأمور المتعلقة بصلاحيات الأمير والوالي محل خلاف كبير بين الطرفين على الرغم من محاولة الحكومة العثمانية وضع حد لهذا الخلاف. وكانت الحكومة العثمانية قد أقرت جعل إدارة مدينة جدة بكاملها بيد الوالي سيرا على التنظيم الذي كان قد أجراه حاكم مصر محمد علي باشا إبان حكمه للحجاز، فانتقل مقر الوالي لمكة المكرمة وظلت جدة تدار من قبل قائمقام عثماني، وأصبح تحصيل ضريبة الجمارك على الواردات عثمانية خالصة لا يتدخل فيها الشريف الحاكم، مع تقرير راتب سنوي معلوم للشريف الحاكم، وظلت قيادة الجيش بيد الوالي أو من ينيبه من القادة العسكريين بالحجاز.[١١] وكان العرف لدى الولاة العثمانيين أن دور أمير مكة لا يعدو أن يكون مساعدًا للوالي، وأن أهم مسؤولياته هي التعامل مع البادية ورؤساء القبائل، وفي بعض الأحيان قد يقلص دور الشريف الحاكم لمجرد المشورة على الوالي، في المقابل كان الشريف الحاكم يرى أنه الحاكم القوى طالما اعترف به شيوخ القبائل والأهالي في القرى والمدن الرئيسة، وأن السلطان العثماني قد عين الوالي وجعل الحامية العثمانية تحت إمرة الشريف وتصرفه لتمكن من تسيير أمر الإقليم.[١٢]

مما سبق يتضح لنا؛ أن الاختلاف على صلاحيات كل من الأمير والوالي كانت طوال حكم العثمانيين في الحجاز، محل خلاف كبير، وأن الفيصل فيها هو قوة شخصية كل من الطرفين، فإذا جاء الشريف قويًا حازمًا، أخذ من صلاحيات الوالي الشيء الكثير، والعكس صحيح، ولربما تنعم الولاية بالأمن والهدوء. أما إذا كان كل من الوالي والشريف على ذات الدرجة من القوة والتطلع والطموح فلا شك أن ذلك سيقود إلى صراع ودسائس بين الطرفين.

كان من البديهي إذن أن ينشب الخلاف بين الشريف عون الرفيق، وهو ذلك الشاب المتطلع الطموح، مع الوالي عثمان نوري باشا القدير والطموح والمرضي عنه في البلاط العثماني. وجاءت بوادر الخلاف عندما قاد الأمير فرقة من الجنود النظاميين، ومن قبيلة عتيبة لمواجهة فرع من قبيلة حرب، تمردوا على السلطة عام ١٨٨٣م لعدم دفع مخصصاتهم المالية. وعلى الرغم من أن الوالي العثماني عثمان نوري باشا لم يبدي اهتمامًا واضحًا لإنهاء القتال، نجح الأمير، بعد وساطة شيخ عشائر وادي فاطمة، في انهاء الحرب، ودفع المتأخرات المالية للقبيلة، وإطلاق سراح المسجونين منهم. في المقابل نجح عثمان نوري باشا في تركيز السلطة الإدارية في يده أكثر وأكثر، عندما خلع قائمقام جدة وتولى مهامه، كما تولى مشيخة الحرم المكي الشريف عام ١٨٨٣م ليزيد من سلطته على العلماء، كما قام بنفي عددًا من أعيان مكة المكرمة لاتهامهم بمعاداتهم لسياساته، وزاد من تعسفه في معاملة الأهالي، ممَنْ يرى أنهم أعوانا للشريف عون، كما زاد من نفوذه على القبائل بانتهاج أسلوب القوة والجبروت، واحتفظ أيضًا بإدارته للشرطة والجيش، ونجح في نزع سلاح وتسريح حراس الشريف عون من العرب، وحراس أمن الطريق الممتد بين مكة المكرمة وجدة، واستبدالهم بجنود عثمانيين لكي تكون له السلطة الكاملة عليهم، وكان يهدف من وراء ذلك كله إلى تقليص دور الشريف، والتفرد بالسلطة في الحجاز. في المقابل، لم يطق الشريف عون تصرفات الوالي هذه، فاتجه للمدينة المنورة، ومنها راسل السلطان يطلب منه عزله من الإمارة أو عزل الوالي، فجاء الرد بعزل الوالي ونقله لولاية حلب عام ١٨٨٦م.[١٣]

تعاقب على منصب ولاية الحجاز بعد عزل عثمان نوري باشا في الفترة (١٨٨٦-١٨٩٥) سبعة من الولاة[١٤]، مما أضعف دور هؤلاء

في مقابل دور الشريف عون الرفيق الذي كان يتمتع بمكانة خاصة عند السلطان عبد الحميد، وبدى كأن الولاة أصبحوا أداة طيعة في يد الشريف عون الذي ازدادت قوته تبعًا لذلك وازدادت صلاحياته. فلم يتمكن الولاة المتعاقبون في فترات حكمهم القصيرة تحدي قوة الشريف، وعندما حاول، أحدهم وهو الوالي نافذ باشا عام ١٨٨٩م بتعليمات من السلطان العثماني، سحب بعض الصلاحيات من الشريف، حرض الشريف عون الرفيق القبائل لقطع طرق الحج بين مكة المكرمة والمدينة المنورة، وأثار العلماء لإثارة دعوى أن هذا الوالي بسعي لمحاربة تجارة الرقيق، التي كانت سببا رئيسا في الخلاف بين التجار وعلماء الحجاز من جهة، وبين الإدارة العثمانية التي كانت تعمل على إرضاء الدول الأوروبية بتحقيق منع تجارة الرقيق. عزل الوالي نامق باشا نظرًا لما بدى للإدارة العثمانية من عجزه عن النهوض بأعباء المنصب، ليحل بدلا عنه الوالي اسماعيل حقي باشا، الذي تزايدت في عهده غارات القبائل وتمردهم على السلطة. وقد استغل الشريف عون الرفيق هذه الأوضاع المتردية لمصلحته الخاصة، فزاد من دخله الخاص، عن طريق انتهاج سياسات تعود بالربح الوفير عليه وشركائه في الإدارة من موظفين عثمانيين، وشيوخ قبائل. وكان الشريف عون الرفيق ينفق بعض ما يحصل عليه من الأموال لتبيت حكمه، ودعم سلطته. ونظرا لحجب المعونات المالية التي كانت تدفع للقبائل، أو تأخير تسليمها في اوقاتها المحددة، لم تستمر سلطة الأمير والوالي على القبائل قوية لفترات طويلة، فتعددت تمردات هذه القبائل على السلطة في الحجاز[١٥]. استمر حكم الشريف عون الرفيق على مدى ثلاث وعشرين سنة متواصلة، كان في مستهلها في الموقف الأضعف، مقارنة بالوالي العثماني عثمان نوري باشا. ولما نجح الشريف عون الرفيق في إزاحة هذا الوالي القوي من طريقه، أخذت سلطته في تزايد حتى تأريخ وفاته عام ١٩٠٥م، وبدى المحرك الفعلي لأمور الحجاز في اضطرابها وأمنها.

١-الحالة الصحية في الحجاز خلال مواسم الحج السابقة لموسم ١٨٨٤م

أدت الاضطرابات السياسية بالحجاز في هذه الفترة الزمنية إلى انخفاض أعداد الحجاج في بداية العقد الثامن من القرن التاسع عشر الميلادي عن أعداد الحجاج في منتصف السبعينات، إذ بلغ متوسط أعداد الحجاج في الفترة ما بين (١٨٨٠-١٨٨٣م) ما يقرب من خمسة وسبعون ألف حاج، مقارنةً بالفترة ما بين (١٨٧٥-١٨٧٩م) التي وصل متوسط أعداد الحجاج فيها إلى ما يقرب من مائة وستون ألف حاج.[١٦] وعلى الرغم من انخفاض أعداد الحجاج النسبي في الفترة (١٨٨٠-١٨٨٣م)، واتخاذ الحكومة العثمانية، والإدارات المحلية بالحجاز اجراءات الوقاية من انتشار هذا المرض في مواسم الحج، إلا أن وباء الكوليرا عاود الظهور مجددًا في مواسم حج ٨٠،٨١،٨٢،٨٣م، وإن كانت أعداد الإصابات به أقل بكثير مما شهده منتصف القرن التاسع عشر الميلادي[١٧]. وقد وصلت أعداد الوفيات بسبب هذا الوباء في جدة ومكة في عام ١٨٧٨/١٨٧٧م ما يزيد عن ثلاثين حالة وفاة في أيام الحج، بينما وصل العدد الكلي لمن مات بسبب هذا المرض طوال العام حوالي ثمانمائة وخمسة واربعون في مدينة جدة فقط.[١٨] بينما وصل عدد من ماتوا بوباء الكوليرا طوال عام ١٨٨١م حوالي الفان وخمسمائة واثنان وأربعون، وفي موسم عام ١٨٨٢م حوالي ثلاثمائة وأربع وعشرين، ووصل العدد في عام ١٨٨٣م حوالي اربعمائة وثلاث وخمسون فردًا.[١٩]

أجمعت آراء المختصين بالأمور الصحية أن سبب انتشار المرض يمكن اختصاره في عدم كفاءة إجراءات الوقاية المعمول بها في الحجاز في مواسم الحج.[٢٠] وقد دفع هذا الأمر عددًا من الدول الأوربية منذ الثلاثينيات من القرن التاسع عشر إلى إثارة قضية الحجر الصحي في البحر الأحمر، خشية من انتقال المرض للدول الأوربية، وتبعًا لذلك عقد المؤتمر الصحي في إستانبول عام ١٨٦٦م، وكان أهم توصياته إقامة عددًا من مناطق الحجر الصحي على طول ساحل البحر الأحمر مع أنشاء منطقة حجر صحي كبير في مدخل باب المندب، للسفن القادمة من الهند باعتبارها، كما كان يعتقد بأنها الموطن الأساس لوباء الكوليرا.[٢١] وازداد اهتمام العثمانيين بمراقبة الأوضاع الصحية في الحجاز، فأخذت ترسل الهيئات الصحية للحجاز تباعًا لاتخاذ اجراءات الوقائية اللازمة قبل مواسم بدأ مواسم الحج. على الرغم من ذلك استمر وباء الكوليرا في الظهور، وإن كانت أعداد الوفيات قد شهدت انخفاضًا كبيرًا عما كان عليه الوضع في بدايات ومنتصف القرن التاسع عشر الميلادي.

٢-الإصلاحات الداخلية في الحجاز خلال الفترة (١٨٨٢- ١٨٨٦م)

حدثت أهم اصلاحات العثمانيين بالحجاز في هذه المرحلة على يد الوالي عثمان نوري باشا، الذي كان على الرغم من تعسفه في التعامل مع الشريف الحاكم، إلا أنه قام ببعض الإصلاحات في مكة المكرمة وجدة، وأقام بعض المنشئات التي عادت فائدتها على الأهالي والمقيمين. ففي إطار الإصلاحات الإدارية فقد عمل على اصلاح النظام الإداري في مكة المكرمة، وعمل على تشكيل لجان من أهالي الأحياء للعناية والإشراف على نظافة أحيائهم، أما ما يخص المنشئات فقد افتتح خطين تلغرافيين بين كل من جدة – مكة، جدة - سواكن عام ١٨٨٢م، كما أعاد بناء اسوار ينبع لحماية المدينة من هجمات القبائل، إضافة إلى أعمال توسعة وصيانة الحرم المكي، واصلاح شبكة مياه عين زبيدة ، لتغذي مكة المكرمة ومنطقة المشاعر المقدسة، كذلك شرع في لإنشاء شبكة مياه لمدينة جدة، وأنشأ كذلك عدد من الثكنات العسكرية، ونقاط حراسة الطرق، وأنشأ عدد من المستشفيات العسكرية.

وعلى صعيد التنظيمات الإدارية، عمل عثمان نوري باشا على ضمان صرف استحقاق الجند من مرتبات ومكافئات وصرف مستحقاتهم المتأخرة في أوقاتها المحددة لضمان عدم تمرد الجند وقد كان هذا عاملاً من عوامل اضطراب الأمن في الحجاز. وقام الوالي بعقد تحالفات مع بعض القبائل ليوازن بها القوى القبلية الأخرى في المنطقة، ولعله لم يكن مبتدعا لهذا الإجراء فقد سبقه إليه ولاة آخرون، فارتبط بحلف شبه دائم مع قبيلة عتيبة لمواجهة كثرة تمرد قبيلة حرب الشبه دائم وتعطيلها الطرق الواصلة بين مكة والمدينة المنورة.[٢٢]

٣-الحج في موسم ١٨٨٤ من خلال تقرير نائب القنصل البريطاني في جدة[٢٣]

الحج هو الركن الخامس من أركان الإسلام، وهو الشعيرة الدينية التي يجمع كل المسلمين بكافة فرقهم وطوائفهم على وجوب أداءها لمن لديه القدرة. وقد أولت الحكومة العثمانية اهتمامًا كبيرًا برعاية الحج وضمان سلامة الحجاج، وحرص سلاطين الدولة المتعاقبين على بذل المال والجهد للقيام بأعباء حماية الحجاج وتيسير أدائهم لهذه الفريضة حرصًا على مكانتهم كرعاة للأراضي المقدسة وتحملاً لمسئولية الهيمنة على هذه الديار. وقد سعت الدولة العثمانية لرفع مستوى الخدمات المقدمة للحجاج في مواسم الحج لزيادة أعداد الحجاج، والاستفادة من عوائد هذه الزيادة ماديا ومعنويًا، لذا تركز جهد الدولة على تحقيق أمرين مهمين في هذا الإطار أولهما تأمين طرق الحج وثانيهما إخراج موسم الحج خاليًا من الأوبئة والأمراض. وظل هذان الأمران الهاجس الذي يمثل التحدي الأكبر المتجدد سنويًا لشريف الحجاز وواليها، وهو المؤشر الذي عليه يعول السلطان العثماني إبقاء الشريف أو الوالي أو عزلهما من منصبيهما في الولاية.

وكانت الغالبية العظمى من الحجاج القادمين لمكة المكرمة من خارج الجزيرة العربية في القرن التاسع عشر الميلادي تأتي عن طريق البحر، وكان تقلب الشهور التي تقع فيها أيام الحج على مدار السنة يجعل مواسم الحج الموافقة لفصول الصيف أكثر قسوة بحكم الأجواء البالغة الحرارة في الحجاز في شهور الصيف، ويجعل إمكانية الإصابة بالأمراض أكثر مما قد يؤدي إلى نقص في أعداد الحجاج مقارنة بالمواسم التي تصادف فصول الشتاء أو فصول الاعتدال المناخي. وقد تكفل العثمانيون بضمان سلامة وأمن الحجاج القادمين برًا من خارج الجزيرة العربية لذاك خرجت قوافل الحج الرئيسة (المحامل) من مصر والشام، واليمن، مدعومة بقوى عسكرية رمزية يقودها حكام سابقون أو قادة مشهود لهم بالكفاءة. وقد تمتع قادة هذه القوافل بصلاحيات واسعة في الحجاز للتعامل مع العقبات التي قد تعترض مرور هذه القوافل للأراضي المقدسة، فكان من صلاحياتهم صرف اعطيات مالية للبدو من أموال الخزينة العثمانية لتمكين القوافل من المرور الآمن عبر مناطق نفوذ القبائل، كما كان من مسئوليات هؤلاء القادة تزويد القوافل بالمؤن، والإشراف على الطرق التي ستسلكها القوافل في رحلة الحج وضبط سلوك الحجاج في قوافلهم[٢٤].

وقبل أن نستعرض ما ورد في تقرير نائب القنصل البريطاني عن موسم حج ١٨٨٤م، أرى أن نقدم لذلك بما يلي:

١/٣-نبذة عن التقرير وكاتبه:

هذا التقرير من محفوظات مكتب الوثائق العامة البريطاني، ويحمل الرقم (F. O195/ 1514) وهو عبارة عن وصفًا تفصيليًا لموسم حج عام ١٨٨٤م وهو تقرير سنوي كتبه نائب القنصل البريطاني لرؤسائه في القنصلية، وقد كُتب في ١٠ يناير عام ١٨٨٥م كما ورد في الصفحة الأولى منه. ويبدو أن اسم من أُرسل اليه التقرير قد طمس، ونرى من صياغته أنه كان موجها للقنصل البريطاني العام في جدة السيد توماس سامبسون جاكو(١٨٨١-١٨٨٧م)[٢٥](Thomas Smapson j ago) ذكر فيه الكاتب أوضاع حج هذا العام معطيًا اهتمامًا خاصًا للحجاج القادمين من الهند باعتبارهم رعايا الحكومة البريطانية. وقد كتب التقرير بلغة بسيطة مباشرة. أما كاتب التقرير فهو الدكتور عبد الرزاق نائب القنصل البريطاني في جدة (١٨٨٢-١٨٩٥م).

صادف تولي الدكتور عبد الرزاق منصب نائب القنصل البريطاني في جدة عهد الوالي عثمان نوري بالحجاز، وقد اعترض هذا الوالي على تعيين رجل مسلم في هذا المنصب السياسي الهام، إذ أنه بحكم ديانته الإسلامية يمكن له الدخول إلى مكة المكرمة، مما يعني مزيدًا من تغلغل للنفوذ البريطاني في المدينة المقدسة، من جهتها كانت الحكومة البريطانية ترى أن ذلك حق من حقوقها لحماية رعاياها في كافة انحاء الحجاز. وقد تدرج الدكتور في عدد من المناصب السياسية بالقنصلية البريطانية في جدة خلال الفترة (١٨٨٢-١٨٩٥م/١٣٠٠-١٣١٣هـ). قبل أن يصل إلى منصب القنصل، فقد شغر منصب نائب القنصل العام ثم القائم بأعمال القنصل ثم قنصل حتى مقتله عام (١٨٩٥م/١٣١٣هـ).[٢٦]

جاء التقرير في خمس وأربعين صفحة من الحجم الكبير (A3) كتبت بخط اليد، وكان الخط جميلاً سهل القراءة في مجموع صفحاته. وقد تمحور موضوع التقرير حول ثلاث نقاط أساسية، الحالة الصحية للحجاج، أعداد الحجاج بصفة عامة والحجاج الهنود بصفة خاصة، ومقارنة هذه الأعداد بأعداد الأعوام الماضية، الحالة الأمنية على طرق الحج، إضافة إلى ذكر بعض المتاعب التي واجهها الحجاج الهنود.

التقرير في مجمله وصفًا تفصيليًا لموسم حج ١٨٨٤م، وقد تطرق الكاتب لبعض الشئون الداخلية في الحجاز والتي نرى أن الصواب قد جانبه في بعضها، ومن الصعب الحكم على حيادية الكاتب من عدمها فيما طرحه من أمور إذ أن المواضيع التي تطرق لها لا تعدوا كونها في المجمل وصفًا لما حدث في موسم الحج وما يتعلق به من أمور تخص الحجاج الهنود، وستتم الإشارة الي ما تطرق له الكاتب من أمور داخلية في ثنايا تعليقنا على التقرير. وباعتبار أن الكاتب طبيب متخصص، فإن الحالة الصحية أخذت

النصيب الأكبر من هذا التقرير، ولعل هاجس السيطرة على الأمراض المعدية الذي كان ينتاب بريطانيا، والدول الأوربية، وانتشارها في الحجاز في مواسم الحج، جعل التقرير يهتم كثيرًا بالجوانب الصحية. ولابد للباحث أن يضع نصب عينيه محاولات بريطانيا الحثيثة، التدخل في شئون الحجاز الداخلية، مستغلة ما يحدث في مواسم الحج من أوبئة معدية كوباء الكوليرا وغيره من الأوبئة.

كان التقرير دقيقًا في ذكر أعداد الحجاج القادمين من الهند، وقد أورد كاتبه قوائم بأعدادهم، وأعداد الفقراء منهم ومقارنتهم بأعداد السنوات الماضية. ولعل معد التقرير عند وصفه للحالة الصحية للحجاج الهنود حاول اثبات أن الحالة الصحية كانت جيدة على العكس مما رآه مفتشو الصحة في الحجاز، وهنا نلمح تحيز الكاتب ضد اجراءات الحجر الصحي.

تكمن أهمية هذا التقرير في أنه تقرير عن موسم حج عام ١٨٨٤م، وهو الموسم التالي مباشرة لسابقه الذي تفشى فيه وباء الكوليرا، وحصد أرواح كثير من الحجاج والمقيمين في الديار المقدسة. فمن الثابت أن موسم عام ١٨٨٣م كان قد شهد انتشار الوباء بين الحجاج، وقد حصد الوباء أرواح أربعمائة واثنان وخمسون حاجًا.[٢٧]

كانت الإشارة للوضع الأمني في الحجاز في التقرير مقتضبة، وقد شابها بعض الاضطراب مما يدل على تواضع معرفة الكاتب بحقيقة التركيبة السياسية في الحجاز، وصلاحيات كل من الشريف الحاكم والوالي العثماني، وسيتم التعليق على ما يتعلق بهذه النقاط في ثنايا التعليق على النص. على الرغم من ذلك فإن التقرير بما احتواه من معلومات تميل إلى التفصيل في بعض فقراته، يوفر معلومات عن حج عام ١٨٨٤م على درجة كبيرة من الأهمية، ويوضح الجهود المبذولة من السلطات المحلية لإخراج موسم الحج خاليا من الحوادث والأمراض المعدية.

زود معد التقرير تقريره بثلاث قوائم شملت: (قائمة بأعداد الحجاج الهنود القادمين على كل سفينة والعدد الفعلي للحجاج الذين لم تدرج اسمائهم في القائمة/ عدد الحجاج الهنود المرضى القادمين على ظهر السفن، وعدد من توفى منهم قبل الوصول/ عدد الحجاج الفقراء المعدمين موزعين حسب السفن).

٢/٣-موضوعات التقرير:

فيما يلي نستعرض ترجمة بتصرف لأهم الموضوعات الواردة في التقرير وقد قسمت حسب موضوعاتها للمحاور التالية:

(٢/٣) ١-الحالة الصحية في موسم حج هذا العام (١٨٨٤م)

استهل السيد عبد الرزاق تقريره واصفًا الحالة الصحية العامة لموسم حج ١٨٨٤م مقارنة بما كان عليه الوضع في موسم حج ١٨٨٣م: [٢٨]

يرى السيد عبد الرزاق أن حج هذا العام على غير السنوات الماضية، كان مميزًا ليس لخلوه من وباء الكوليرا فقط، وإنما ايضا لخلوه ايضا من الأمراض المعدية الأخرى، وأن الحجاج على وجه العموم تمتعوا بمناعة جيدة. على الرغم من وجود بعض الحالات الاعتيادية من الحمى، والإسهال، والدوسنتارية ظهرت متناثرة بين الحجاج بما لا يمكن اعتباره وباء بين الحجاج. ويرى الدكتور عبد الزاق أن القائمين على الحجر الصحي يرون أن سبب حصانة الحجاج لهذا العام يكمن في إجراءات الحجر الصحي الصارمة التي اتخذتها الدولة العثمانية في كل من جزيرتي قمران وأبو سعد في البحر الأحمر، وأن حجر الحجاج في الجزيرتين أدى في محصلته النهائية، إلى معالجة جميع الحجاج القادمين لهاتين الجزيرتين من الأمراض بغض النظر عن العمر، الجنس أو المذهب، وكنتيجة لذلك فإن الحجاج يصلوا إلى أراضي الحجاز خاليين من الأمراض المعدية.[٢٩]

ويرى الدكتور عبد الرزاق أن هناك أسباب أخرى إلى جانب الحجر الصحي حالت دون انتشار الأوبئة بعضها يتعلق بالجوانب المناخية والطبيعية لأراضي الحجاز، والآخر مستحدث بفعل الترتيبات والمحاذير التي اتخذتها السلطات المحلية.

- ما يتعلق بالترتيبات والإجراءات التي اتخذتها السلطة المحلية، فيرى الدكتور عبد الرزاق أنه ذكر في تقريره لموسمي حج العاميين الماضيين، أن مكة المكرمة ومشعر منى، كانتا في حالة مزرية في كل ما يتعلق بجوانب النظافة طوال موسمي الحج، ففي منى على وجه الخصوص، كانت الأنعام المتوفرة بشكل كبير تذبح في كل مكان في الهواء الطلق وتترك جيفها في العراء مما يسبب تلوث الهواء في كل المنطقة المحيطة إضافة إلى عدم نقاء الماء الذي كان الحجاج يشربون منه. أما النظافة في هذا العام (١٨٨٤م) فقد اختلفت اختلافًا كبيرًا بفضل ما اتخذه الوالي العثماني[٣٠] من إجراءات تنظيمية أفضل مما كان عليه الوضع في الأعوام السابقة، فقد أصدر الوالي أوامره الصارمة لنظافة وكنس شوارع مكة المكرمة، ومشعر منى كما أنه أصدر أوامره بإفراغ صهاريج المياه التي في منى، والتي كانت مياه الأمطار تتجمع فيها، وهذا دفع الحجاج لشراء مياه عين زبيدة النقية التي توفرت في أماكن كثيرة. ويرى الدكتور عبد الرزاق أن إفراغ هذه الصهاريج وإعادة تعبأتها منح فرص عمل جيدة للشقاة الذين قدموا بأعداد كبيرة من جدة بجمالهم وعملوا طوال أيام لحجاج الثلاث في منى لإفراغ هذه الصهاريج مما عاد عليهم بأرباح مالية جيدة في هذا الموسم. وقد أدى هذا الإجراء إلى توفير المياه في أماكن متاحة، وبأسعار رخيصة، فاستفاد من ذلك الفقراء الذين توفرت لهم بذلك المياه النقية.
- كانت أماكن ذبح الأضاحي متباعدة عن بعضها، وأن الأخاديد التي حفرت بالقرب من أماكن الذبح لموراة جثث الحيوانات المذبوحة، كانت أكثر عددًا وأكثر عمقًا مما كان معتادًا في السنوات الماضية، وكان يهال التراب على كل أخدود بمجرد أن يمتلأ بجثث الحيوانات.

- استعمال أعداد أكبر من العمالة لتنظيف الشوارع والأزقة وكنسها، ووضع القاذورات في عربات وضعت خصيصًا لذلك.[٣١]
- أن درجة الحرارة في منى لهذا العام كانت أقل بكثير مما كانت عليه في العامين السابقين، وأن النسيم العليل كان ينتشر في كل الأوقات بالوادي.
- أن مخيمات الحجيج في منى توزعت على مسافات متباعدة، وقد ساعد على ذلك غياب الحجاج الإيرانيين عن موسم حج هذا العام لأن حكومتهم منعتهم من أداء حج هذا العام،[٣٢] فاستغلت المساحات التي كانت مخصصة لهم.[٣٣]
- أضيفت عدد من الفوانيس لإضاءة الشوارع زيادةً على ما كان قائمًا من قبل، ولعل هذا ساعد إلى حد ما.

ويرى الدكتور عبد الرزاق أن الأسباب التي كانت وراء انتشار وباء الكوليرا، إما أنه قد قضي عليها تمامًا أو قلصت لدرجة كبيرة بفضل الترتيبات الصارمة التي اتخذت، وبفضل طقس هذا العام، وأنه لا يشك في أن الترتيبات الصحية، وترتيبات النظافة العامة، وإجراءات ذبح الأضاحي، وتوفير المياه النقية كانت الأسباب الرئيسة لوقاية وسلامة الحجاج من هذا المرض الفتاك.[٣٤] ويرى الدكتور عبد الرزاق أنه في بلاد جبلية مثل الحجاز بجوها الجاف، وأرضها الرملية، فإن اتخاذ قدرًا قليلاً من الرعايا الصحية، واتخاذ الاحتياطات الاعتيادية كفيل بعدم انتشار الكوليرا والأوبئة الأخرى.[٣٥]

ذكر الدكتور عبد الرزاق في تقريره أن أحد الموسرين من مسلمي الهند من رامبور تبرع للوالي بمبلغ قدره سبعون ألف روبية بغرض تزويد منى بالمياه النقية عن طريق إيصال فرع من مياه عين زبيدة لها، ويرى الدكتور عبد الرزاق، أنه إذا لم يصرف هذا التبرع في قنوات أخرى، فإن هناك فرصة كبيرة ليس للحجاج فقط لكي يستفيدوا سنويًا وبشكل دائم من المياه العذبة النقية، بل أن ذلك سيتعدى بنفعه ليشمل وادي منى ومدينته.[٣٦] وأبدى الدكتور عبد الرزاق تخوفه من أن يحول الوالي بعض هذا المال لتمويل مشروع يحمل اسمه لتزويد مدينة جدة بمياه من الأودية القريبة منها عبر أنابيب حديدية. ويذكر أن بعض أهالي جدة كانوا يحفظون مياه الأمطار التي تجمعت منذ أزمنة غير معروفة في خزانات مشيدة بالحجار والطوب خارج المدينة.[٣٧] أشار الدكتور عبد الرزاق إلى أنه تحدث عن نظافة مكة المكرمة، ومنى، وكيف أن المدينتين كانتا أكثر نظافة من العام السابق، لكنه لا يستطيع الحديث عن نظافة جدة في هذا العام (١٨٨٤م) لأنه لم يذهب إليها في أيام الحج، غير أنه لم يرده شيء غير متوقع أثناء عبور الحجاج منها أو اليها.[٣٨]

(٢/٣) ٢-أعداد الحجاج:

يذكر الدكتور عبد الرزاق أنه قدر أعداد حجاج العام الماضي (١٨٨٣م) بـ ستين ألف حاج، لكن حجاج هذا العام كانوا أكثر عددًا، وأن مَنْ تجمع من الحجاج في عرفات -حسب تقديره-قد بلغ تعدادهم سبعين ألف حاج، وأن هذا العدد قد أكده عدد من المطوفين، والمسئولين، على الرغم من أن البعض يرى أن تعداد الحجاج بلغ مائة وخمسون ألف حاج[٣٩].

ويضيف الدكتور عبد الرزاق أن مجموع أعداد الحجاج القادمين عن طريق البحر في هذا العام (١٨٨٤م) بلغ واحد وثلاثون الفا ومائة وسبع وخمسين حاج بينما كان تعدادهم في العام السابق (١٨٨٣م) سبع وعشرون الفا ومائتين وثلاث وستين حاج[٤٠] مما يعني أن هذا العام (١٨٨٤م) شهد زيادة تقدر بثلاثة آلاف وثمانمائة وأربع وتسعون حاج. وأن عدد الواصلين من الحجاج الهنود في هذا الموسم بلغ تسع آلاف ومائتان واثنان وستون حاجًا بينما كان مجموعهم في العام الماضي عشرة آلاف ومائة وست وأربعون حاجًا. بمعنى أن هناك نقص في أعداد حجاج هذا العام مقارنة بالعام المنصرم يقدر بثمانمائة وأربع وثمانون حاجًا، وأقل من عام ١٨٨٢م بثلاثمائة وثمان وستون حاجًا.

وقد بلغ عدد السفن التي وصلت إلى ميناء جدة ناقلة الحجاج من كل مكان مائة وسبعة عشر سفينة، بعض هذه السفن كانت سفن بريد قدمت إما من الشمال أو الجنوب وكانت تحمل أعدادًا قليلة من الحجاج. ويشير السيد عبد الرزاق إلى رسالة حكومة الهند البريطانية رقم ٢٩٦٩ المرسل في ٢١ ديسمبر ١٨٨٣ للقنصل البريطاني في جدة والتي توضح الإجراءات التي اتخذتها حكومة الهند لحصر أعداد الحجاج القادمين من الموانئ الهندية المختلفة. فيشير التقرير أن كل سفينة ستغادر الموانئ الهندية ستزود بقائمة بأعداد بأسماء الحجاج الذين منحوا جوازات سفر، وأن هذه القائمة ستسلم للقنصلية حال وصولها إلى ميناء جدة. ويعلق الدكتور عبد الرزاق على هذا الإجراء بأن هناك بعض السفن التي نقلت الحجاج الهنود كانت قد وصلت قبل صدور هذا التنظيم، وأشار أن من بين الستة عشر سفينة التي وصلت من مينائي بومباي وكالكتا إلى جدة، عشر سفن فقط هي التي أحضرت هذه القوائم المشار اليها، وأن أول سفينة وصلت وسلمت قائمة الأسماء هي سفينة موبايل (Mobile) وقد وصلت في ٢٩ مارس، وأن معظم السفن التي وصلت بعد هذا التاريخ التزمت بتسليم قوائم الأسماء.

ويرى الدكتور عبد الرزاق أنه بمقارنة أعداد الحجاج في كل قائمة من قوائم الأسماء بكل سفينة، بالعدد الفعلي القادم على كل سفينة وجد أن هناك فروق واضحة، فالعدد الفعلي أكثر مما ورد في قائمة الأسماء، الواردة من السفن، فقد بلغ العدد الكلي وفق القوائم ستة آلاف وسبعمائة وسبع وخمسون حاجًا[٤١]، بينما بلغ العدد الفعلي سبعة آلاف ومئتان وواحد وثمانين حاج، بما يعني أن هناك زيادة في أعداد الحجاج قدرها خمسمائة وأربع وعشرين حاجا. ويرى الدكتور عبد الرزاق أن هذ التفاوت في أعداد الحجاج كان في الغالب للأسباب التالية:

- أن القائمة اقتصرت على مَنْ تحصلوا على جواز سفرهم من بومباي أو كالكتا، وأن مَنْ تحصلوا على جواز سفرهم من مناطق أخرى من الهند لم تدرج أسمائهم في القوائم، أو أن موظفي الفروع الذين كانوا على ظهر السفن لم توضع أسمائهم في القائمة.
- أن قليل من الحجاج ربما التحقوا بالسفن من خلال موانئ مرت بها السفن وهي في طريقها لجدة، دون أن توضع أسمائهم ضمن المسافرين على متن هذه السفن.

ويرى الدكتور عبد الزاق أنه يمكن تلافي أمر هذا الخلل عن طريق:

- إلزام حجاج الهند القادمين من المناطق الداخلية بتسجيل جوازاتهم عند مندوب الحجاج قبل رحلة الحج.
- إصدار تعليمات لقادة السفن بوضع أسماء كل من يسافر على متن السفن من الموانئ الأخرى لقائمة الأسماء.

ويذكر الدكتور عبد الزاق أن من بين العشرة سفن التي أشير اليها سابقًا هناك ثلاث سفن لم يسلم مسئولوها قوائم بالحالة الصحية للحجاج، كما نصت عليه التعليمات الجديدة الصادرة من حكومة الهند فيما يتعلق بترتيبات رحلات الحج.

ويمضي التقرير في وصف حالة الحجاج الهنود الصحية إبان رحلة سفرهم من الهند للحجاز، وما تعرض له البعض منهم من أمراض تراوحت بين الإسهال، الدوسنتاريا، والحمى، والحوادث العابرة الفردية على ظهر السفن، وأن أكثر هؤلاء المرضي كانوا من ضمن الفقراء الذين كانوا يفتقدون الغذاء واللباس الجيد، علاوة على أن أماكن إقامتهم ونومهم في السفن كانت سيئة. فمن بين الخمسة آلاف وخمسمائة وست وخمسون حاج مسافر على ظهر هذه السفن السبعة، تم علاج مائة وست وثمانين حالة، وقد توفي من هذه الحالات سبع وعشرون حاج. ويشير التقرير أن حالتين من حالات الإصابة بمرض الحصبة ظهرت بين الحجاج على ظهر السفن، ولكن العلاج الجيد الذي تلقاه المرضى حال دون انتشار هذا المرض بين الحجاج على ذات السفن. عموما كانت نسبة المرضى الى عدد الحجاج تقدر بثلاثة في المائة (٣%).

ويسهب التقرير في الحديث عما واجهته السفن من صعوبات خلال إبحارها، مما تسبب في حدوث عدد من الإصابات أثناء الأجواء العاصفة التي اعترضت بعض السفن، وقد اختلفت هذه الإصابات في درجات قوتها، ويذكر التقرير باختصار شديد كيفية علاج الحالات المرضية التي تمت على مختلف السفن، وتوصيات الأطباء المرافقين للسفن. ولن نخوض في تفاصيل ذكر ما ورد في التقارير الطبية لبعدها في موضوعها عن موضوع بحثنا.

ويشير التقرير أن إحدى السفن – دون غيرها من جميع السفن التي انهت مرحلة الحجر الصحي في كمران القادمة من الهند- وهي "The Empress of India"، قد واجهت بعض المصاعب المتعلقة بالحجر الصحي، فقد قضى الحجاج أيام الحجر العشر كاملة في قمران، وعند وصول سفينتهم إلى جدة، أخبر الطبيب المرافق للحجاج بالسفينة مفتش الحجر في جدة بأن أحد الحجاج قد توفي بعد الحجر الصحي بسبب الإسهال، مما أثار ريبة المفتش، لذا رأى أن يضع الحجاج في الحجر لمدة أربعة أيام أخرى في جزيرة ابو سعد بالقرب من جدة، وأفاد المفتش أنه بمجرد الشك في سلامة وخلوا الحجاج من الأمراض المعدية فإنه يملك الصلاحية لإعادة إرسال السفينة مرة أخرى إلى كمران. ويذكر التقرير أن التقرير الطبي للسفينة يذكر أن الرجل المتوفى كان قد عاد إلى السفينة من كمران وهو في حالة صحية سيئة، وستؤدي حتما لوفاته، ويرى الدكتور عبد الرزاق أن هذه الحالة لا تعكس الوضع الصحي الذي كان عليه الحجاج على ذات السفينة، وأن تصرف المفتش تسبب في إرهاق الحجاج في هذه السفينة وتأخيرهم أربعة أيام كاملة.

ورد في التقرير أن عدد الحجاج الهنود المحتاجين (الفقراء) في هذا العام كان ألفا وخمسمائة وثمانون حاجًا (١٥٨٠)، بينما بلغ عددهم في حج عام ١٨٨٣م، ألفان وخمسمائة وخمسة عشر(٢٥١٥) حاجًا، مما يعني أن أعداد الحجاج المعوزين كان أقل بتسعمائة وخمسة وثلاثون حاجًا (٩٣٥). ويرى الدكتور عبد الرزاق أن هذا النقص سببه الترتيبات التي اتخذتها حكومة الهند، إضافة إلى صعوبات ومتاعب الحجر الصحي الذي اتخذته الحكومة المحلية في الحجاز.

ويرى الدكتور عبد الرزاق أنه يمكن وضع ترتيبات شبه رسمية لتأمين عودة الحجاج المعوزين الذين يفدون إلى هذه البلاد سنويًا ويتعرضون لحياة صعبة بسبب فقرهم، وعدم قدرتهم على تأمين أثمان تذاكر عودتهم لبلادهم، فإن الغالبية العظمى من هؤلاء الحجاج يأتون بفضل صدقات التجار المسلمين في الهند، أو بدعم الولايات الإسلامية بالهند، كولاية رامبور، حيدر آباد وغيرها، وسيكون من الأفضل لو أن هؤلاء المتصدقين أمنوا سبل العودة لهؤلاء المحتاجين. ويرى السيد عبد الرزاق أن هؤلاء المتصدقين يريدون الأجر والثواب في افعالهم هذه، إلا أنهم لا يركون حجم المعاناة التي يعانيها هؤلاء الفقراء قبل تمكنهم من العودة لديارهم. ويعطي الدكتور لهذه الحالة المزرية عندما أراد أن يتحرى عن عشرين حاجا هنديا من هؤلاء الفقراء فوجدهم نائمين في منطقة الحجر الصحي بين القاذورات. وبناء على ذلك يرى أنه لو أراد التجار المسلمون، وأمراء الولايات الإسلامية ونبلائها، وأغنيائها الأجر والثواب، فعليهم الاشتراك في إنشاء جمعيات خيرية، وجعلها تحت رعاية، وتكون الأموال تحت تصرف القنصل، وأن أتولى صرفها على المحتاجين بعد عمل التحريات اللازمة لذلك، ويمكن القيام بهذا العمل دون الإعلان عن أهدافنا، ووضع أنفسنا في الواجهة، وهذا الإجراء سيكون متوافقا مع إعلان حكومة الهند القاضي بعدم تقديم مساعدات تميز الحجاج عن بعضهم البعض.

ويذكر الدكتور عبد الرزاق أنه اعتمادا على قوائم أسماء الحجاج المغادرين في السفن بعد أدائهم فريضة الحج، فإن ستة آلاف وخمسمائة وسبع وستون (٦٥٦٧) حاجًا غادروا الحجاز لبلادهم، بينما ما يزال ثلاثة آلاف وستمائة وخمس وتسعون حاج (٣٦٩٥) في أرض الحجاز لم يغادروها. وأن بعض هؤلاء في انتظار السفن لنقلهم، والبعض الآخر يرغب في البقاء لفترة أطول في البقاع المقدسة.

(٢/٣) ٣- الحالة الأمنية على الطرقات:

يذكر التقرير أن طريق جدة -مكة المكرمة كان آمنا في هذا العام، وعلى حد علم كاتبه لم يفقد الحجاج الهنود وهو في طريقه لمكة المكرمة، وكانت الحادثة الوحيدة التي ذكرت مقتل رجل بخاري على بعد ميل واحد من مكة، قبل يوم عرفة.

كذلك اعتبرت السلطات المحلية طريق المدينة – مكة المكرمة طريقًا آمنا في وقت مغادرة الحجاج باتجاه الشمال (المدينة المنورة). ويرى الدكتور عبد الرزاق أن سياسة الإدارة العثمانية في الحجاز في عدم دفع المعونات السنوية للقبائل، وتحريضها شيوخ القبائل ضد بعضهم البعض أثبتت فشلها في الوقت الحاضر[٤٢]. ويذكر الدكتور عبد الرزاق أن اختيار شيخ جديد أقل قوة من منافسه في الجزء الشمالي من طريق المدينة، قبل موسم الحج مباشرة، جعل ذلك المنافس ينتقم لنفسه من السلطات المحلية ويهاجم قافلة الحجاج ويطلب من قائد القافلة اخبار الوالي أنه طالما فكر هذا الوالي في ايقاف الدعم، فقد عوض نفسه عن ذلك الدعم من ممتلكات الحجاج، وأنه نصحهم بمطالبة الوالي بما خسروه. كان من بين الحجاج أحد التجار من زنجبار وقد خسر خسائر كبيرة في هذا الهجوم، وقد أرسلت قائمة تفصيلية لما خسره للوالي، لكن طلبه كطلب كثير آخرون لم يجد إجابة من الوالي، وقد قدمت شكوى للشريف الحاكم باعتباره المرجع الأساس لقضايا البادية، وباعتباره رئيسًا على بدو الحجاز ومطالبته باسترجاع المنهوبات.[٤٣]

يذكر الدكتور عبد الرزاق أنه بالنظر إلى تقرير القافلة المنهوبة، وتقرير الدكتور المرافق لحجاج حيدر آباد أنهم كتبوا باسم الحجاج تقريرًا يفيد بأنهم قد تعرضوا للنهب، وأن القافلة التي كانوا فيها كانت قافلة كبيرة جدًا، وأنه ظهر عليهم مجموعة من البدو على ظهور الجمال، وأن المهاجمين كانوا قد غطوا المرتفعات المحيطة بالطريق، وأنهم بعد نهبهم للممتلكات سمحوا للحجاج بالعبور دون أذى في أرواحهم. وأن القافلة الأخرى التي تبعتهم وكان فيها ذلك التاجر من زنجبار لم تنجوا من النهب أيضًا كما ذكرنا سابقًا. ويذكر الدكتور عبد الرزاق أنه لن يذكر تفاصيل المسروقات من الحجاج الهنود لأنه سبق وأن رفعها للقنصل الذي بدوره كتب بذلك للسفارة البريطانية في القسطنطينية، وأن نسخة من ذلك التقرير ارسلت لحكومة الهند.

ويضيف السيد عبد الرزاق أن الإدارة المحلية في الحجاز حاولت فرض رسوم على جوازات السفر بالنسبة للحجاج، لكن هذا الإجراء قوبل بمعارضة شديدة من قبل الحكومات الأجنبية، الأمر الذي أدى إلى عدول الإدارة المحلية عن هذا الإجراء[٤٤]، وأن هذا أدى إلى حرمان الإدارة المحلية من جزء من دخلها. وقد قام الوالي العثماني بفرض ضريبة إضافية على الحجاج بواقع ثلاثة دولارات على كل جمل يحمل حاجا. وقد وفر هذا الإجراء ثلاثين ألف دولار لأن الجمال التي استخدمت كانت عشرة آلاف جمل. ويذكر أن نفقات الحجاج قد زادت بواقع ستة وربع دولار عن العام الماضي.

وفي ختام تقريره ذكر السيد عبد الرزاق أن إحدى السفن (شاه جيهان) الهندية التي تقل الحجاج الهنود سيجري حجزها في جزيرة كمران للحجر الطبي الوقائي وأنهم لن يصلوا إلى جدة قبل ثلاثة أيام من يوم عرفة (الوقوف بعرفات) إذ ستصل السفينة إلى جدة يوم تسع وعشرن من شهر سبتمبر بينما يوم عرفة يوافق ست وعشرون من الشهر ذاته، مما يعني صعوبة إدراكهم للوقوف بعرفة في اليوم المحدد بظروف التنقل الاعتيادية. وقد أرسل الوالي العثماني أوامره إلى أصحاب الجمال، بأن يكون على أهبة الاستعداد في جدة لنقل الحجاج إلى عرفات، كما حدد تكلفة النق حتى لا يتعرض الحجاج لابتزاز الجمالة، وقد وصلت السفينة إلى ميناء جدة يوم سبع وعشرين من شهر سبتمبر وتمكن الجمالة من ايصالهم إلى مكة ومنها إلى عرفات في وقت مناسب، وقد شكر نائب القنصل الوالي على حُسن صنيعه هذا.

خَاتِمَةٌ

أوضح لنا التقرير أن أعداد الحجاج في عام ١٨٨٤م كان أكبر من العام السابق، وعلى الرغم من ذلك لم تظهر حالات من الأمراض المعدية، كتلك التي ظهرت في عام ١٨٨٣م، مما يرجح عدم وجود علاقة مضطردة بين كثرة أعداد الحجاج، وانتشار الأمراض المعدية، إذا ما اتخذت التدابير والتنظيمات اللازمة للعناية الصحية. وقد ذكر التقرير فيما يختص بأعداد الحجاج أن انتشار الخيام في عرفات كان جيدا في عام ١٨٨٤،مقارنة بالعام السابق له لتخلف الحجاج الإيرانيين عن حج عام ١٨٨٤م ولا نعلم ما هو الأساس الذي بنى عليه كاتب التقرير ليصل إلى أن غياب الحجاج الإيرانيين هو الذي أدى إلى زيادة المساحة المعطاة للمخيمات في عرفات، إذ أن تعداد الحجاج في هذا العام ١٨٨٤م، كان أكثر من سابقه، وهذا التعداد هو الذي يعول عليه في حجم المساحة المعطاة للمخيمات، إلا إذا كان كاتب التقرير يشير إلى النواحي المذهبية، وأنها تحتم على الجهات المسئولة عن تنظيم الحج إعطاء الحجاج الإيرانيين بحكم مذهبهم مساحات كبيرة منفصلة عن مخيمات عموم الحجاج، وهذا ما لم يرد في المصادر المختلفة التي بين ايدينا.

كشف لنا تقرير نائب القنصل البريطاني الإجراءات الناجعة التي اتخذتها الدولة العثمانية ممثلة في واليها في الحجاز للحيلولة دون معاودة انتشار وباء الكوليرا الذي كان سببا في وفاة كثير من الحجاج في موسم حج عام ١٨٨٣م. فقد بدأت أولى هذه

الإجراءات بإقامة المحاجر الصحية، قبيل وصول الحجاج للأراضي المقدسة. وعلى الرغم من أن وباء الكوليرا كان قد تفشى في مواسم الحج لسنوات ١٨٣٤م،١٨٣٦م،١٨٣٨م،١٨٤٦م، إضافة إلى أربع هجمات أخرى في العقد الخامس من القرن التاسع عشر الميلادي، إلا أن الحكومة المحلية كانت عاجزة عن اتخاذ الإجراءات الفعالة لمواجهته، إذ ظلت المدن الرئيسة في الحجاز، مكة المكرمة، جدة، المدينة المنورة تفتقر إلى أبسط سبل الوقاية من تفشي هذا المرض وغيره من الأمراض المعدية. وعلى الرغم من أن العثمانيين وافقوا على تطبيق قوانين الحجر الصحي لمؤتمر باريس عام ١٨٥١م، إلا أن مواسم الحج ظلت تشهد انتشار وباء الكوليرا بشكل متقطع.

عمدت الدولة العثمانية في منتصف العقد السادس من القرن التاسع عشر الميلادي إلى اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لتفادي انتشار الوباء، من ذلك: بناء أحواض لتخزين المياه في مكة المكرمة، وانشاء خنادق لدفن الحيوانات النافقة، وإرسال لجان صحية من العاصمة لدراسة الأوضاع الصحية في الحجاز، والعمل على النظافة العامة لشوارع المدن الرئيسة بالحجاز. وقد أدت هذه الإجراءات لأن تكون أواخر الستينات ومعظم العقد السابع من القرن التاسع عشر الميلادي خاليا من الوباء. وقد أدت الضغوط الأوروبية بالمطالبة لتحسين الأوضاع الصحية في الحجاز، وخشية العثمانيين من أن يتخذ الأوربيون هذا العامل ذريعة للتدخل في الشئون الداخلية لهذه الولاية إلى أن تكثف الدولة من إجراءاتها للعناية الصحية في الحجاز.[٤٥] على الرغم من ذلك عاد الوباء وضرب موسم حج ١٨٨١م،١٨٨٣م لتكثف الدولة من إجراءاتها مجددا في عام ١٨٨٤م. وحسب التقرير فإن إجراءات النظافة العامة، وإقامة المحاجر خارج الحجاز وفي مكة المكرمة أدى إلى عدم ظهور الوباء، فخرج موسم حج عام ١٨٨٤ خاليًا من وباء الكوليرا والأمراض المعدية الأخرى. نستنتج من ذلك أنه كلما كانت العناية بالنظافة العامة، والأخذ بأسباب الوقاية عالية، كلما تقلصت أخطار انتشار الأوبئة في المواسم والمناسبات.

إن موسم حج ١٨٨٤م جاء خاليًا تقريبًا من اختلال الأمن في طريق القوافل إلى مكة وبنسبة أقل إلى المدينة، مما يؤكد أن هدوء النواحي الأمنية في الحجاز يتناغم تناغما كبيرا مع طيب العلاقة بين الوالي والشريف، ومهادنتهما للقبائل بصرف المعونة المالية المقررة. وأن تأخر صرف هذه المعونة المالية أو عدم صرفها كان السبب الأكبر لقطع القبائل طريق قوافل الحج. وهنا لابد لنا من الإشارة إلى أن تمرد القبائل وقطعها لطريق الحاج في بعض المواسم كان سببه المباشر هو ذلك الفقر وشظف العيش الذي كانت تعيش فيه هذه القبائل، وأن ضعف الموارد الاقتصادية لمواطن سكنى هذه القبائل جعل التمرد، وما يترتب عليه، أسلوب حياة لهذه القبائل، وأن مهادنتها من قبل الجهات المسئولة بدفع المعونات العينية والمالية السنوية كان سببًا أساسيًا لهدوئها، وانقطاع هذه المعونات لأي سبب كان سيعيدها للتمرد وممارسة أسلوب حياتها. وتجدر الإشارة إلى أن سوء الأحوال السياسية في المنطقة وتغليب المصالح الخاصة على المنافع العليا من قبل بعض المسئولين، كان دافعًا أساسًا لحجب هذه المعونات عن القبائل، مما يدفعها للتمرد وتهديد أمن الحجاج وذلك قد يستتبع تحقيق بعض المصالح للساعين خلف منصب إمارة مكة المكرمة من أسر الأشراف.

أشار التقرير، إشارة مقتضبة، للحالة السياسية في الحجاز، وأوضح أن سياسات الإدارة المحلية الفاشلة تجاه القبائل كان السبب الأساس خلف تمردها. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الصراع والتنافس على السلطة بين الوالي العثماني، والشريف الحاكم كان مدعاة لعدم استتباب الأمن في هذه الولاية، وأن ازدواجية السلطة، وعدم وضوح صلاحيات كل من الوالي، والشريف جعل هذا الأمر على أهميته مرهون بقوة شخصية أيا منهما. وهذا يفسر لنا السبب في كثرة تعاقب الولاة على منصب الولاية في فترة زمنية وجيزة، ولعل هذا كان سببًا مباشرًا لانصراف كثير من هؤلاء الولاة لعدم القيام بإصلاحات عمرانية تعود بنفعها على الولاية وعموم المواطنين.

الملاحق

جدول رقم (١) أعداد السفن وأسمائها من تقرير نائب القنصل البريطاني في جدة عن موسم حج ١٨٨٤ م

م	اسماء السفن		أعداد الحجاج حسب القائمة	أعداد الحجاج الفعليين
١	إس.إس موبايل	S.S MOBILE	١٦١	٢٢٠
2	إس.إس كولمبيا	S.S COLUMBIAN	٤٤٥	٤٦٢
3	إس إس دو	S.S DO	١٠٤٦	١٠٤٨ *
4	إس.إس أدريا	S.S ADRIA	٣١٠	٥٢٥
5	إس.إس الملك آرثر	S.S KING ARTHUR	٥٦١	٦٢٤
6	إس.إس امبراطورة الهند	S.S EMPRESS OF INDIA	١١٦٠	١٢٠٨
7	إس.إس كولمبيا	S.S COLUMBIAN	١٠٤١	١١٢٥
8	إس.إس موبايل	S.S MOBILE	٤٩٤	٥٣٧
9	إس.إس أنجلو - إندين	S.S ANGLO-INDIAN	٨٣١	٨٥٨
10	إس.إس شاه جيهان	S.S SHAH JEHAN	٥٠٨	٦٣٨
المجموع			٦٧٥٧	٧٢٨١

يوضح هذا الجدول الفروقات بين أعداد الحجاج القادمين من الهند عن طريق البحر فعليًا، وأعدادهم كما وردت في قوائم السفن. وهذا يؤكد أن قوائم السفن لم تكن دقيقة في حصرها لأعداد الحجاج الفعليين. ويكمن السبب في ذلك كما ورد التقرير إلى التحاق عدد من الحجاج بالسفن في موانئ أخرى غير ميناء المنشأ. ويتضح من هذا الجدول أيضًا أن أعداد السفن يختلف، وكذا أعداد الحجاج عما أشير له في التقرير، وهذا بسبب-كما أوضح كاتب التقرير-أن من بين السفن التي وصلت إلى ميناء جدة، سبع سفن فقط سلمت قوائم الحجاج القادمين عليها، وذلك لأن بعض السفن كانت قد وصلت إلى جدة قبل صدور تنظيم تسليم قوائم أسماء الحجاج بناءً على جوازات السفر للقنصلية في جدة.

جدول رقم (٢) يوضح أعداد الحجاج الفقراء (المحتاجين) الذين جاءوا على ظهر السفن القادمة من الهند، وتضح من الجدول أن أعدادهم تشكل نسبة لا بأس بها من مجموع أعداد الحجاج الهنود.

جدول بقوائم أعداد الحجاج المحتاجين (الفقراء)			
م	اسماء السفن		أعداد الحجاج الفقراء حسب القائمة
١	إس.إس كولمبيا	S.S COLUMBIAN	١٠٥
٢		S.S COLUMBIAN	١٢٤
٣		S.S COLUMBIAN	١٩٥
٤		S.S COLUMBIAN	١١٢
٥	إس.إس بيرم	S.S PERIM	٨
٦	إس.إس موبايل	S.S MOBILE	١٥٦
٧	إس.إس موبايل	S.S MOBILE	٨٧
٨	إس.إس أ.رحمان	S.S A. RAHMAN	١٠
٩	إس.إس افغان	S.S AFGHAN	٣
١٠	إس.إس سوريس نابان	S.S SORIS NABBAN	٣
١١	إس.إس اسكندر شاه	S.S ISKENDER SHAH	٣
١٢	إس إس أدوريا	S.S ADORIA	٢٣
١٣	إس.إس الملك آرثر	S.S KINGARTHUR	١٠٣
١٤	إس إس امبراطورة الهند	S.S EMPRESS OF INDIA	٢٤٦
١٥	إسإس أنجلو- انديا	S.S ANGLO-INDIA	١٩٤
١٦	إس إس شاه جيهان	S.S SHAH JEHAN	٢٠٨
المجموع			١٥٨٠

جدول رقم (٣) يوضح أعداد الحجاج المرضى، والمتوفين على ظهر السفن قبل وصول السفن لميناء جدة

جدول بقوائم أعداد الحجاج المرضى والمتوفين				
الرقم	الوفيات	أعداد المرضى	أعداد الحجاج	اسماء السفن
				S.SCOLUMBIAN
١	NIL	١١	٤٦٢	S.S COLUMBIAN
٢	٦	٤٧	١٠٨٤	S.S COLUMBIAN
٣	١٠	٤٢	١١٢٥	S.S ADRIA
٤	٤	١٨	٥٢٥	
٥	١	٤٥	٦٢٤	S.S KING ARTHUR
٦	٥	٢٠	١٢٠٨	S.S EMPRESS OF INDIA
٧	١	٣	٥٣٧	S.S MOBILE
المجموع	٢٧	١٨٦	٥٥٦٥	TOTAL

الهَوامِشُ

(١) الشريف الحسين بن محمد بن عبد المعين بن عون(الشهيد) (١٨٧٧م-١٨٨٠م) مما يذكر عنه أنه اعتنق آراء الإصلاحيين، وقيل إنه اشترك في الثورة الاتحادية أثناء إقامته في الأستانة، ولعل هذا كان السبب الرئيس في أن يبيت السلطان عبد الحميد إزاحته عن امارة مكة المكرمة وتحويلها إلى الفرع المنافس من الأسرة الهاشمية (ذوي زيد). انظر: السباعي، **تأريخ مكة**، دار مكة للطباعة والنشر، ١٩٧٩م، ص٥٤١.

(٢) الشريف عبد المطلب بن غالب بن زيد تولى إمارة مكة ثلاث فترات متباعدة، كانت الأولى منها (عام ١٨٢٨م واستمر حكمه فيها بضع شهور، والثانية ١٨٥١-١٨٥٦م، أما الثالثة فكانت من ١٨٨٠-١٨٨٢م).

(٣) وليم أوكسنولد، **الدين والمجتمع والدولة في جزيرة العرب، الحجاز تحت الحكم العثماني**، ترجمة د/عبد الرحمن بن سعد العرابي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة،١٤٣١ هـ، ص٢٨٠. المرجع السابق، ص٢٨١.

(٤) عُين واليا على الحجاز لمدة قصيرة (١٨٧٨م-١٨٧٩م)، وكان قبل ذلك حاكمًا على دمشق وحلب. ترى بعض الدراسات أنه كان على علاقة جيدة بالقنصل البريطاني في جدة، على العكس مما كان عليه الحال مع الشريف الحاكم عبد المطلب بن غالب. (انظر: أوكسنولد، المرجع السابق، ص٢٨١. كذلك انظر: سلوى الغالبي، **الدور السري للقنصلية البريطانية في جدة من خلال وثائق الأرشيف البريطاني** (١٨٨٤-١٨٧٩م/١٢٩٧-١٣٠٢هـ، هامش٢).

(٥) عُين صفوت باشا واليًا على الحجاز خلفا لناشد باشا (١٨٨٠-١٨٨١م) كان صديقًا للشريف عبد المطلب ورغم ذلك اختلف معه على أمور الولاية، خاصةً ما يتعلق منها بالتنكيل بأعداء الشريف عبد المطلب. (انظر: اكسنولد، مرجع سابق، ص٢٨٢.

(٦) عُين أحمد عزت باشا الأرزنجاني خلفًا لصفوت باشا عام ١٨٨١م، وكان قد تولى الولاية سابقًا عام ١٨٥٢م أي في فترة حكم الشريف عبد المطلب الثانية. عمومًا لم تستمر مدة ولايته الثانية للحجاز، فعزل في العام نفسه تقريبًا نظرًا للخلاف الشديد بينه وبين الشريف. وعُين بدلاً منه عثمان نوري باشا عام ١٨٨٢م. (انظر: السباعي، ص٥٤٨).

(٧) أوكسنولد، مرجع سابق، ص٢٨٣.

(٨) أحمد زيني دحلان، **خلاصة الكلام في أخبار البلد الحرام**، ص٣٢٧.

(٩) تولى ولاية الحجاز لفترتين متباعدتين الأولي (١٨٨٢-١٨٨٦م، والثانية ١٨٩٢—١٨٩٣م)، له عدد من التقارير الهامة عن أوضاع القبائل، وأشراف الحجاز. (انظر: سهيل صابان، **مداخل بعض أعلام الجزيرة العربية في الأرشيف العثماني**، الرياض، مكتبة الملك عبد العزيز العامة،١٤٢٥هـ، ص١٣٣.

(١٠) أحمد السباعي، مرجع سابق، ص٥٥٠.

(١١) سنوك هورخورنية، **صفحات من تأريخ مكة المكرمة، مركز تأريخ مكة**، المجلد الأول، ص٣١٩.

(١٢) سنوك هورخورنية، مرجع سابق، ص٣٢٠.

(١٣) أوكسنولد، مرجع سابق، ص٢٩٦-٢٩٩.

(١٤) هم حسب الترتيب، مع حفظ الألقاب: كاظم، حازم، فؤاد، أحمد، نديم، وهيب، غالب. (انظر: السباعي، ص٥٦٢).

(١٥) أوكسنولد، مرجع سابق، ص٣٠٤.

(١٦) أوكسنولد، مرجع سابق، ص٩٦.

(١٧) بلغت أعداد من ماتوا بسبب الإصابة بهذا الوباء في ١٨٤٥-٤٦م حوالي١٠٠٠٠ مسلم في مكة المكرمة، وفي عام ١٨٦٥م حوالي٣٠٠٠٠ معظمهم من الحجاج الجاويين. (للمزيد انظر: أكسنولد، مرجع سابق، ص١٠٤).

(١١) أوكسنولد، مرجع سابق، ص١٠٥.

(١٢) سلوى سعد سليمان الغالبي، **وباء الكوليرا في الحجاز: حج عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م**، الدارة، العدد الرابع، السنة الثامنة والثلاثون، شوال ١٤٣٣هـ

(٢٠) يرجع تدني الأوضاع الصحية في الحجاز إلى عدد من الأسباب منها: تلوث المياه التي يشرب منها الحجاج في مناطق المشاعر المقدسة، فقد ورد في التقارير المختلفة أن مياه الأمطار كانت تتجمع في صهاريج معدة في مشعر منى، وقد اختلطت هذه المياه ببقايا الحيوانات النافقة، وعادة ما يضطر فقراء الحجاج للشرب منها. عدم اهتمام السلطة المحلية بالنظافة العامة للشوارع في مكة، وجدة ومناطق المشاعر المقدسة، فكانت على سبيل المثال الأضاحي بعد ذبحها تترك، دون دفنها، في أماكن إقامة الحجاج في منى، كذلك عدم وجود أعداد كافية من المراحيض في منطقة المشاعر المقدسة، يضاف إلى ذلك كله فقر كثير من الحجاج وجهلهم، خاصةً أولئك القادمون من الهند، والذين قد يحملون معهم من الأمراض مما يؤدي إلى تفاقم أوضاع الحجاز الصحية. ولعل السبب الرئيس هو سوء الحالة الاقتصادية في الحجاز.

(٢١) الغالبي، مرجع سابق، ص٢٢٠.

(٢٢) أوكسنولد، مرجع سابق ص٢٩٨.

(٢٣) راجع: **تقرير نائب القنصل البريطاني في جدة الدكتور عبد الرزاق عن موسم حج سنة ١٨٨٦م**/ ترجمة: هاني زامل مهنا العبدلي.- دورية كان التاريخية.- العدد السادس والعشرون؛ ديسمبر ٢٠١٤. ص ١٣٧– ١٤١.

(٢٤) أوكسنولد، مرجع سابق، ص٩٥.

(٢٥) سلوى بنت سعد الغالبي، **وباء الكوليرا في الحجاز: حج عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م**، الدارة، العدد الرابع، السنة الثامنة والثلاثون، شوال ١٤٣٣هـ، ص٢٢٥.

(٢٦) سلوى سعد الغالبي، **الدور السري للقنصلية البريطانية في جدة من خلال وثائق الأرشيف البريطاني** (١٨٧٩-١٨٨٤/ ١٢٩٧-١٣٠٢هـ) .

(٢٧) الغالبي، مرجع سابق، ص٢٣٩.

(٢٨) ذكر الدكتور عبد الرزاق في تقريره عن حج ١٨٨٣م، أن حج ذلك العام كان أفضل مما كان عليه الوضع في الأعوام السابقة على الرغم من سوء الاهتمام بالنظافة العامة في مواقع الخيام في منى، وأن أراضي المخيمات في منى كانت قذرة، وفيها تراكمت التغوطات البشرية، ومخلفات الحيوانات. (انظر: الغالبي، وباء الكوليرا في الحجاز: حج عام ١٣٠٠هـ/١٨٨٣م، ص٢٣٤.

(٢٩) يرى الباحث أن إجراءات الحجر الصحي كان لها دور رئيس في كشف الحالات المرضية المعدية، وأن الحكومة العثمانية كانت حريصة على إجراءات الوقاية عبر هذه المحاجر تفاديًا لانتشار الوباء، وهذا لا يعني إهمال النظافة العامة في المدن والأخذ بأسباب الوقاية الصحية لأماكن التجمعات البشرية، ولعل كاتب التقرير متمسك بقناعاته التي أوردها في تقرير عام ١٨٨٣ من أن وباء الكوليرا ليس وافدًا على الحجاز من الهند وإنما هو متوطن مشعر منى.

(٣٠) يقصد به الوالي عثمان نوري باشا في ولايته الأولى للحجاز (١٨٨٢-١٨٨٦م)، ويُنسب لهذا الوالي عدد من الإصلاحات التي قام بها في مدن الحجاز، إذ أصلح شبكة مياه عين زبيدة، ومد فرع منها للمشاعر المقدسة، كما أقام شبكة مياه جديده في جدة، فأوصل عليها المياه من أبار وعيون بأبرق الرغامة. (انظر: سنوك هورخرونية، مرجع سابق، ص٣٢١.

(٣١) يذكر أكسنولد أن الدولة العثمانية، للحد من انتشار وباء الكوليرا في مواسم الحج، كانت قد اتخذت في أواخر السبعينيات من القرن التاسع عشر عدد من الإجراءات الوقائية شملت إرسال أطباء إلى الكتائب العسكرية في الحجاز، تنظيف الشوارع، إقامة مستشفى للتطهير من جراثيم المرض، ايجاد عربات إسعاف لنقل المرضى، تقديم المساعدات للمحتاجين من الحجاج، وفي عام ١٨٧٨م تمتنظيف١٥٨ صهريج للمياه في منى،،وتشييد ١٣ مذبحان، وحفر ٦٠٠ خندق لدفن جثث الحيوانات، والفضلات الآدمية، إضافة إلى جلب عمالة من السودان لتنظيف الشوارع ومعسكرات الخيام (انظر اكسنولد،١٠٤-١٠٥)

(٣٢) أدت الاضطرابات السياسية، وانتشار وباء الكوليرا في عام ١٨٨٣م إلى تقليص أعداد الحجاج بصفة عامة، ولعل هذا كان السبب الأساس لإحجام الحكومة الإيرانية عن السماح لرعاياها بأداء فريضة الحج لهذا العام. انظر: اكسنولد ، مرجع سابق، ص ٩٦.

(٣٣) ذكر كاتب التقرير في تقريره لموسم حج ١٨٨٣م أن عدد الحجاج في ذلك العام كان أقل من سابقه بسبب قلة أعداد الحجاج المصريين، المغاربة، الأتراك، ولم يعلم سببًا لذلك، وأن هذا كان سببًا في اتساع المساحات بين خيام الحجاج في المشاعر، وقد ذكر هذا ايضا في موسم حج ١٨٨٤م على الرغم من زيادة عدد الحجاج عن العام المنصرم ومقاربته للعام العدد عام ١٨٨٢م، مما يدفعنا لعدم الاقتناع بوجاهة هذا السبب الذي طرحه لخلو حج هذا العام من الأمراض المعدية . انظر الغالبي، مرجع سابق، ص٢٣٣.

(٣٤) من المعروف أن الكوليرا عادت لتضرب مواسم الحج في التسعينيات من القرن التاسع عشر.

(٣٥) يبدو أن كاتب التقرير ينحي باللائمة-ولو من طرف خفي- على السلطات المحلية في الحجاز لتدني مستوى النظافة ،على الرغم من إقراره بترتيبات النظافة العامة التي اتخذها الوالي العثماني.

(٣٦) أشار الدكتور عبد الرزاق في تقرير لحج عام ١٨٨٣م، أن الوالي عثمان نوري باشا قد رفض تبرع أحد الأثرياء المسلمين من رامبور بالهند لإنشاء فرع من عين زبيدة في منى، لأن هذا المتبرع اشترط أن يحمل المشروع اسمه، وأن يكون يشرف رجاله على المشروع ودفع النفقات، ونرى أن هذا الرفض متوقع من وال بحجم عثمان نوري باشا وشخصيته القوية المهيمنة. ولعل هذا الوالي رفض هذا التبرع كون صاحبه أحد الرعايا البريطانيين، مما قد يعطي ذريعة للبريطانيين باستخدام ورقة هذا التبرع متى ما ارادوا. انظر: الغالبي، مرجع سابق،٢٣٦

(٣٧) بعض هذه الصهاريج موجود إلى الآن، وقد كانت داخل السور وخارجه. انظر الملحق رقم ٢.

(٣٨) ذكر الدكتور عبد الرزاق في تقرير موسم حج ١٨٨٣م أن جدة أصبحت مدينة نظيفة مقارنة بالأعوام السابقة، وأن الحجاج لم يعانوا من ازدحام خلال موسم الحج، ويدوا أن إقامة كاتب التقرير هذا العام (١٨٨٤م) في مكة المكرمة طوال موسم الحج جعله غير قادر على تقرير حالة النظافة في جدة. (انظر الغالبي، مرجع سابق ص٢٣٠).

(٣٩) تطابق عدد الحجاج في التقرير مع ما ذكره اوكسنولد عن حجاج هذا العام (١٨٨٤م)، ونرى أنه من الصعب تحديد أعداد حجاج الداخل، وحجاج البر بصفة عامة لعدم دقة الإحصائات المحلية، وقد يكون العدد الذي ذكره بعض المطوفين، واختلافه مع ما ذكر في التقرير لا يعدو كونه تخمينًا عشوائيًا.

(٤٠) بلغ عدد الحجاج عام ١٨٨٣م ستون الفحاج حسب ما اورده اوكسنولد،منهم سبعة وعشرون الف قدموا عن طريق البحر بفارق مئتان وثلاث وستين حاجًا عما ورد في التقرير. انظر: اكسنولد، ص٩٨

(٤١) يلاحظ أن نسبة أعداد الحجاج الهنود الفقراء إلى عدد الحجاج الهنود الكلي تجاوز العشرين بالمئة، وهي نسبة عالية، ولا شك أن هذا سيكون سببا من محتملا لحمل هذه الفئة لأمراض معدية تنقل من مجتمعاتها إلى الحجاز، أو العكس. فقد ذكرت المراجع التي بين أيدينا أن الحجاج الفقراء عادة ما يشربون المياه المتجمعة في الصهاريج على قذارتها لعدم قدرتهم شراء المياه النقية. انظر اكسنولد، ص١٠٧.

(٤٢) ظل تمرد القبائل في الحجاز بسبب تأخر أو عدم دفع الإدارة العثمانية لمخصصاتهم المالية المخصصة عاملا رئيسا ،لتمرد هذه القبائل ،وكات صور هذا التمرد تتجلى في قطع طرق القوافل المتجه لمكة أو المدينة، وقد تكون العلاقة المتوترة بين الوالي العثماني والشريف الحاكم سببا لدفع الأخير لتأليب القبائل على التمرد لإحراج موقف الوالي، ومن الثابت أن عثمان نوري باشا عمد إلى التحالف معقبيلة عتيبة لمواجهة تمر د فروع من قبيلة حرب على الإدارة العثمانية أنظر اكسنولد ،ص٢٩٦،أنظر كذلك جير الدين غوري، **حكام مكة**، بيت الوراق للنشر، بغداد، ص٣٠١.

(٤٣) لم نحصل في المصادر المعاصرة للحدث رواية تطابق ما ورد في التقرير، على الرغم من أن مهاجمة القوافل أمر وارد للأسباب التي ذكرت سابقًا. ولعل كاتب التقرير اعتمد اعتمادًا كليًا على ما سمعه من الحجاج.

(٤٤) دأبت الحكومة العثمانية على محاولة استرضاء كلا من بريطانيا وفرنسا لضمان دعمهما في مواجهاتها المتكررة ضد الروس في البلقان وغيرها من المناطق، لذا كانت تمارس الضغط على ولاتها في الحجاز للسير وفق هذا النهج السياسي، وكان هذا النهج سببًا رئيسًا في كثير من الاضطرابات التي حدثت في مكة المكرمة وجدة، إذ بدى الإحساس عند الأهالي بتنامي النفوذ الأوروبي في الحجاز، وبدى التخوف عند الأهالي من العواقب الدينية لهذا النفوذ. انظر: اكسنولد، ص٢٣٥.

(٤٥) اكسنولد، ص ١٠٥.